

اعتماد النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية بالجزائر - الواقع وآفاقها المستقبلية - Adopting Islamic windows in commercial banks in Algeria - reality and future prospects -

براحي خير الدين^{1*}، بن عزة إكرام²

¹ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الإيميل berrahi_k@yahoo.com

² جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الإيميل benazza.ikram@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/01/17

تاريخ القبول: 2024/10/25

تاريخ الاستلام: 2024/06/22

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على واقع اعتماد النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية بالجزائر والتحديات التي تواجهها البنوك التقليدية في توفير خيارات تمويل وفق الأحكام التي أقرها الإسلام للأفراد والمؤسسات الناشئة والمتوسطة. وفي هذا الصدد يجب دعم النشاط البنكي التي تتماشى مع طبيعة الجهاز المصرفي الإسلامي خاصة بعد اصدار النظام المرتبط بالصيرفة الإسلامية سنة 2020.

الكلمات المفتاحية: البنوك التقليدية - نوافذ الصيرفة الإسلامية - منتجات الصيرفة الإسلامية - الصناعة المصرفية الإسلامية - التمويل الإسلامي.

Abstract:

This research paper aims to shed light on the reality of adopting Islamic windows in commercial banks in Algeria and the challenges faced by traditional banks in providing financing options in accordance with the provisions approved by Islam for individuals and emerging and medium-sized enterprises. In this regard, banking activity that is consistent with the nature of the Islamic banking system must be supported, especially after the issuance of the system related to Islamic banking in 2020.

Keywords: traditional banks - Islamic banking windows - Islamic banking products - Islamic banking industry - Islamic finance.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة :

لقد حفز السياق التنافسي العالمي الجديد بشكل واضح تحديد مفهوم مهنة البنك من حيث ممارساته ونشاطاته المالية، ولاسيما بعد الازمة المالية العالمية الذي شهدها الاقتصاد العالمي سنة 2008. حيث تزايد الاقبال والاهتمام بالافلت بالصناعة المصرفية الإسلامية بسبب عدم تأثرها بتداعيات الأزمة. ومع تزايد قوة ونفوذ الأدوات الاستثمارية الإسلامية في العمليات المصرفية، صارت واحدة من أسرع الاتجاهات الناشئة في العديد من أنحاء العالم المختلفة وأصبحت اليوم قضية هامة تخص الدول الإسلامية والغير الإسلامية.

وفي هذا السياق، تبنت الكثير من الدول العربية ومنها الجزائر الصيرفة الإسلامية، التي أدركت ضرورة هذا النوع من البنوك ضمن نظامها المالي، و تهدف هذه الخطوة إلى توفير خيارات تمويل بنكية متنوعة للأفراد والمؤسسات الناشئة والمتوسطة وفق الأحكام التي أقرها الإسلام.

كشف مؤخراً، المدير العام للقرض والتنظيم المصرفي في البنك المركزي، عن أن قيمة التمويلات التي تم منحها وفي غضون 30 شهر، لنفس الفترة بلغت 400 مليار دينار جزائري (ما يعادل 2.98 مليار دولار) لدى جميع البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر.

وبما أن البنك المركزي يعد العمود الاساسي في النظام المالي لأي دولة، والتي تخضع له البنوك والمؤسسات المالية بسلطته الرقابية والتوجيهية من خلال سياساته النقدية والمالية، فإنه أصبح مرغما التعامل مع مثل هذه البنوك وتجهيز الظروف المناسبة التي تضمن له القيام بأنشطته بالطريقة التي تلي حاجياته التمويلية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. وعليه تحاول هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية:

- كيف نفعّل الصناعة المصرفية الإسلامية لإدراك حاجيات العملاء التمويلية؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر؟

- ما هو دور البنوك في تمويل الاقتصاد الجزائري؟

- ما هي الآفاق المستقبلية التي يتطلع لها بنك الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة توضيح الإطار المفاهيمي للصناعة المصرفية الإسلامية. مع تحديد واقع العلاقة بين البنك المركزي والصيرفة الإسلامية وإدراك توافق الأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. وتسليط الضوء على أهم المسؤوليات والتحديات التي يواجهها البنك الجزائري في عملية التوافق بين الجوانب الشرعية والمالية.

أهداف البحث:

هدف البحث هو ابراز الدور المحوري الذي يقوم به البنك الجزائري في تحديد القواعد الأساسية والمحددة للعمليات البنكية المتعلقة بالصناعة المصرفية الإسلامية من خلال توضيح آليات التمويل الإسلامي استنادا الى إرشادات البنك المركزي الجزائري في معالجة العراقيل التي قد تتعارض بعض السياسات المالية ومفاهيم الصيرفة الإسلامية، وهذا يتطلب إيجاد حلول متوافقة مع القوانين والشرائع، و هذا واضح مع تسارع وتيرة تحقيق الشمول المالي في الجزائر.

منهج الدراسة:

تمشيا مع متطلبات البحث، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات والتطبيقات ذات الصلة بالمشكلة موضوع الدراسة، والذي ينسجم مع طبيعته من خلال مراجعة المعلومات والبيانات المتوفرة حول الصناعة المصرفية الإسلامية. كما تم معالجة إشكالية هذا الموضوع من خلال تغطية المحاور التالية:

المحور الأول: الصناعة المصرفية بالجزائر

المحور الثاني: التطورات الأخيرة في القطاع المصرفي الجزائري

المحور الثالث: متطلبات الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

2. الصناعة المصرفية بالجزائر

تخضع البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر لرقابة البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 الذي صوت عليه المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، وكانت إحدى الخطوات الأولى التي اتخذتها الحكومة الجزائرية المستقلة (لبنك الجزائري، 2024). مرت اثنان وستون سنة منذ ذلك الحين، وشهد بنك الجزائر تطورات هامة في تاريخه. ترتبط هذه التطورات بتقدم الاقتصاد الجزائري والمالي.

وخلال فترات العصيبة التي مر بها البلد، كان بنك الجزائر عماداً للاستقرار الاقتصادي والمالي، ولعب دوراً بارزاً في خدمة المجتمع من خلال المبادئ الصرامة في تحليل السياسات وتحديداتها، وهو دور يندرج ضمن مسؤوليات البنك المركزي كمؤسسة تخدم المصلحة العام. ويُمكن رؤية هذه الجهود كخطوة مهمة نحو النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي.

1.2 دور النظام البنكي الجزائري

يلعب النظام البنكي دوراً أساسياً في تسهيل حركة رؤوس الأموال بشكل متزايد بهدف تجنب حالات عدم استعمال أو عدم استغلال الأموال المتوفرة من طرف العملاء. ولضمان التحكم فيها وحسن تسييرها، يجب أن تكون الموارد المتاحة منها الداخلية أو الخارجية، مركزة ومحمولة على مستويين الخزينة والبنوك من أجل توفير احتياجات تنفيذ البرامج المحددة من قبل البنك الجزائري. ويتعلق الأمر بالنسبة للبنوك التجارية حيث يتم تركيز الموارد الجارية للمؤسسات العمومية، الودائع تحت الطلب ولأجل للمؤسسات الخاصة والأفراد.

2.2 الإطار التشريعي والإشراف البنكي

يخضع النشاط البنكي في الجزائر لقانون 1990، الأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003، المتعلق بقانون القروض والنقود، المعدل والمتمم بالأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 والقانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017. يعد مرسوم 2003 جزءاً من نفس أعقاب تشريع عام 1990 ويقدم إطاراً قانونياً جديداً لممارسة العمليات المصرفية، بمثابة تلك المعمول بها في الدول ذات الاقتصادات الليبرالية.

اعتماد النوافذ الاسلامية في البنوك التجارية بالجزائر -الواقع وآفاقها المستقبلية -

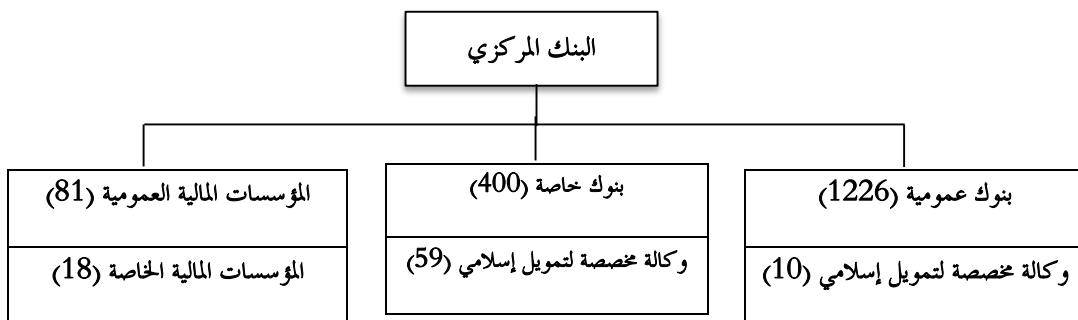
يضع بنك الجزائر الشروط العامة التي يجوز بموجبها السماح للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية بالتأسيس والعمل في الجزائر. ويحدد الشروط التي يجوز بموجبها تعديل هذا الإذن أو سحبه. كما يحدد بنك الجزائر جميع المعايير التي يجب على كل بنك الامتثال لها في جميع الأوقات.

ومن الجدير بالذكر، تقوم الجزائر اليوم بمجهود مستمرة لتوسعة الصناعة المصرفية الإسلامية وجعله جزء من نظامها المالي، وذلك تحت إطار قانوني مناسب بديلاً يستند إلى مفاهيم معينة تتماشى مع مبادئ إسلامية. وبغرض الحفاظ على متانتها وحماية المودعين ومستعملي الخدمات المصرفية، بما يساهم في حسن سير القطاع المصرفي وتحقيق النمو الاقتصادي.

3.2 هيكل النظام المالي المخصص لتمويل الإسلامي

يستولي البنك المركزي الجزائري على حصة معتبرة من هيكل النظام المالي الجزائري، إذ تستحوذ من مجمل الوكالات المخصصة للتمويل الإسلامي، على (1226) من البنوك العمومية منها (10) وكالات مخصصة لتمويل إسلامي على نحو 86,51 % من إجمالي القطاع المصرفي العمومي، تليها البنوك الخاصة بـ (400) والتي تسيطر على (59) وكالة مخصصة لتمويل إسلامي على نحو 13,49 % من إجمالي القطاع المصرفي الخاصة. أما بالنسبة لمجموع المؤسسات المالية فتبلغ حصتها (1725) حوالي (81) مؤسسة مالية عمومية و (18) مؤسسة مالية خاصة. (Banque d'Algerie , 2023)

الشكل رقم 1: الوكالات المخصصة لتمويل الاسلامي



المصدر: المؤلف استنادا إلى

احصائيات البنك المركزي (2022)

4.2 البنوك والمؤسسات الناشطة في الجزائر

بفضل سياسات الدمج وإعادة هيكلة البنوك والمؤسسات المالية تم دخول بنك الجديد حيز التنفيذ، وهو بنك الإسكان الوطني، وبالتالي بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر والذي يقدر عددها حاليا 28 بنكا و 09 مؤسسة مالية وفقا لقرار بنك الجزائر والمعتمدة في نهاية ديسمبر 2022. حيث تزايد عدد الوكالات العاملة في القطاع، وبلغ 99٪ من أصول القطاع في نهاية عام 2022، مقارنة بـ 98٪ في نهاية عام 2021. وتجدر الإشارة إلى أن 12 بنكاً من أصل 20 تقدم عرضاً للمنتجات والخدمات التي تندرج تحت التمويل الإسلامي (Banque d'Algerie , 2023).

جدول رقم 1: البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر

2022	2021	2020	2019	2018	
20	19	20	20	20	(أ) البنوك
07	06	06	06	06	بنوك عمومية
13	13	14	14	14	بنوك خاصة
08	08	08	08	08	(ب) المؤسسات المالية
06	06	06	06	06	المؤسسات المالية العمومية
02	02	02	02	02	المؤسسات المالية الخاصة
28	27	28	28	28	(ج) المجموع

المصدر: بنك الجزائر (2022)

5.2 القطاع المصرفي المالي والوكالات المخصصة للتمويل الاسلامي:

تستحوذ الشبكة البنكية الجزائرية مع نهاية 2022، على 1.626 وكالة، منها 1.226 وكالة كبنوك عامة و 400 وكالة كبنوك خاصة عبر كافة الوكالات المصرفية، و 69 منها في نهاية عام 2022 حصراً مخصصة للتمويل الإسلامي مقارنة بـ 58 وكالة في نهاية عام 2021. (Banque d'Algerie , 2023). هذا القطاع يضم من إجمالي البنوك العامة 10 وكالات متخصصة في التمويل الإسلامي لهذا الغرض 2022، بينما تحسب البنوك الخاصة 59 فرعاً منها 54 للبنكين متخصص في التمويل الإسلامي و 5 فروع للبنوك التجارية الأخرى. (جدول رقم 2) يوضح تطور القطاع المصرفي والمالي والوكالات المخصصة للتمويل الاسلامي.

اعتماد النوافذ الاسلامية في البنوك التجارية بالجزائر -الواقع وآفاقها المستقبلية -

جدول رقم 2: التوزيع القطاعي والوكالات المخصصة للتمويل الاسلامي في البنوك

2022	2021	2020	2019	2018	
1626	1604	1577	1567	1541	(أ) البنوك
69	58	53	49	44	وكالة مخصصة لتمويل اسلامي
1226	1202	1188	1177	1160	بنوك عمومية
10	2	1	-	-	وكالة مخصصة لتمويل اسلامي
400	402	389	390	381	بنوك خاصة
59	56	52	49	44	وكالة مخصصة لتمويل اسلامي
99	98	96	91	92	(ب) المؤسسات المالية
81	80	79	75	76	المؤسسات المالية العمومية
18	18	17	16	16	المؤسسات المالية الخاصة
1725	1702	1673	1658	1633	(ج) المجموع البنوك والمؤسسات المالية

المصدر: بنك الجزائر (2022)

2. التطورات الأخيرة في القطاع المصرفي الجزائري:

بعد أن أظهر القطاع المصرفي الجزائري مرونة في التعامل مع الصدمات الناجمة عن جائحة الوباء COVID-19، تميز نشاطه بالاستقرار نسبياً في نهاية عام 2022، والتي تقدر قيمة التمويل الإسلامي بحوالي 546.7 مليار دج، مقارنةً بـ 442.1 مليار دج في نهاية عام 2021 و 340 مليار دج في نهاية عام 2020، أي زيادة بنسبة تقدر بحوالي 23.6% مقارنة بنمو بنسبة 30% في نهاية عام 2021.

ومن الجدير بالذكر، أنه أوضح بنك الجزائر في مذكرته، أن "حجم ودائع الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك انتقل من 546,69 مليار دج في سنة 2022 ليلبلغ 623,83 مليار دج في نهاية يونيو 2023، أي بارتفاع بنسبة 14,11% ما بين نهاية 2022 ونهاية يونيو 2023." (الجزائري، 2024) متوافقة مع القيم الإسلامية. (مداح و عزوز، 2016)، و استقطاب الأموال المتداولة خارج النظام الرسمي وتوفير فرص مالية شرعية للعملاء والمواطنين (طالب، 2022).

جدول رقم 3: حجم ودائع الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك العمومية والخاصة

بمليارات الدنانير؛ نهاية الفترة

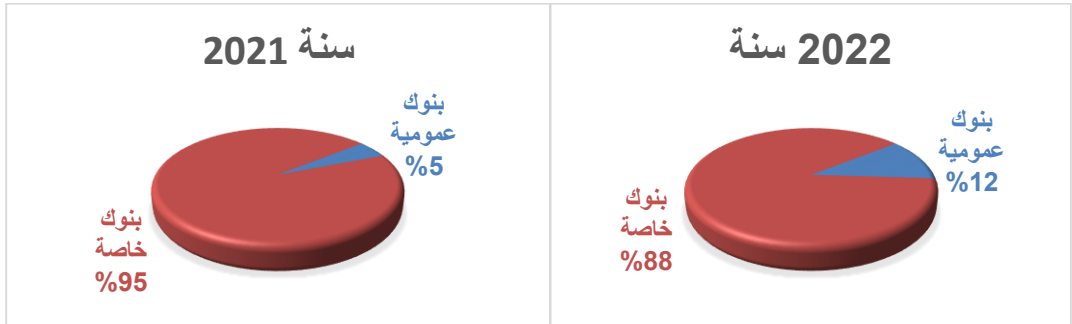
2022*	2021	2020	مؤشرات القطاع المصرفي
255,5	212,8	163,0	(أ) حجم الودائع
57,5	19,3	1,8	البنوك العمومية
198,0	193,4	161,3	البنوك الخاصة
291,2	229,3	177,0	(ب) حجم الودائع الاستثمارية
7,0	1,0	1,0	البنوك العمومية
284,2	228,3	176,0	البنوك الخاصة
546,7	442,1	340,0	(ج) المجموع العام
%11,8	%4,83	%0,81	نسبة البنوك العمومية
%88,20	%95,1	%99,19	نسبة البنوك الخاصة

المصدر: بنك الجزائر، (*) بيانات مؤقتة

1.2. توزيع الودائع المتعلقة بالتمويل الإسلامي

تجدر الإشارة إلى أن البنكين (02) (بنك البركة، مصرف السلام - الجزائر) والمتخصصة في التمويل الإسلامي يمتلك 73.3% من إجمالي الودائع التمويل الإسلامي في نهاية عام 2022 حجمه تقدر بنحو 400.8 مليار دج في نهاية 2022 مقابل 371 مليار دج نهاية 2021. ولا يزال حجم هذه الودائع متأخراً فيما يتعلق بالودائع التمويلية الإسلامية في البنوك العمومية. (الجزائري، 2024)

شكل رقم 2: توزيع الودائع المتعلقة بالتمويل الإسلامي



المصدر: بنك الجزائر، (2022)

اعتماد النوافذ الاسلامية في البنوك التجارية بالجزائر -الواقع وآفاقها المستقبلية -

ولوحظ كذلك في نفس السنة، ارتفع ودائع التمويل الإسلامي في البنوك العمومية بأكثر من ثلاثة أضعاف من 20.4 مليار دج في عام 2021 إلى 64.5 مليار دج في عام 2022، مساهمة بنسبة 42.2٪ في الزيادة الإجمالية من الودائع في النظام المصرفي الجزائري. (الجزائري، 2024) هذا الارتفاع أدى إلى زيادة حصتهم في إجمالي هذه الفئة بمقدار 6.97٪ بنهاية عام 2022 لتصل إلى 11.8٪، مقارنة بـ 4.8٪ في العام السابق. (Sofiane, 2023).

2.2. توزيع الخدمات النوافذ المصرفية للتمويل الإسلامي

بالنسبة لتوزيع الخدمات لصناعة المصرفية الإسلامية، كشف رئيس لجنة التمويل الإسلامي داخل رابطة البنوك والمؤسسات المالية (ABEF) (Sofiane, 2023)، أن الموارد التي جمعها 10 بنك عامل في مجال الخدمات المصرفية للتمويل الإسلامي منذ إطلاق هذا النوع من المعاملات يعتمد على عدة منتجات. ومن أهم المؤشرات المنتجات التمويلية وبسببها إلى البنوك العامة والخاصة مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: مؤشرات المنتجات التمويلية ونسبها البنوك العامة والخاصة

بمليارات الدنانير؛ نهاية الفترة

المنتجات التمويلية	2020	2021	2022*
المراجعة	132,3	128,4	125,7
المشاركة	1,2	0,9	1,8
المضاربة	4,9	5,8	7,2
الاجار	82,7	82,0	83,6
السلام	74,7	130,4	150,1
استصناع	6,6	10,7	13,4
المجموع العام	302,3	358,3	381,7
حصت البنوك العمومية	0,1%	0,5%	1,3%
حصت البنوك الخاصة	99,9%	99,5%	98,7%

المصدر: بنك الجزائر، (*) بيانات مؤقتة

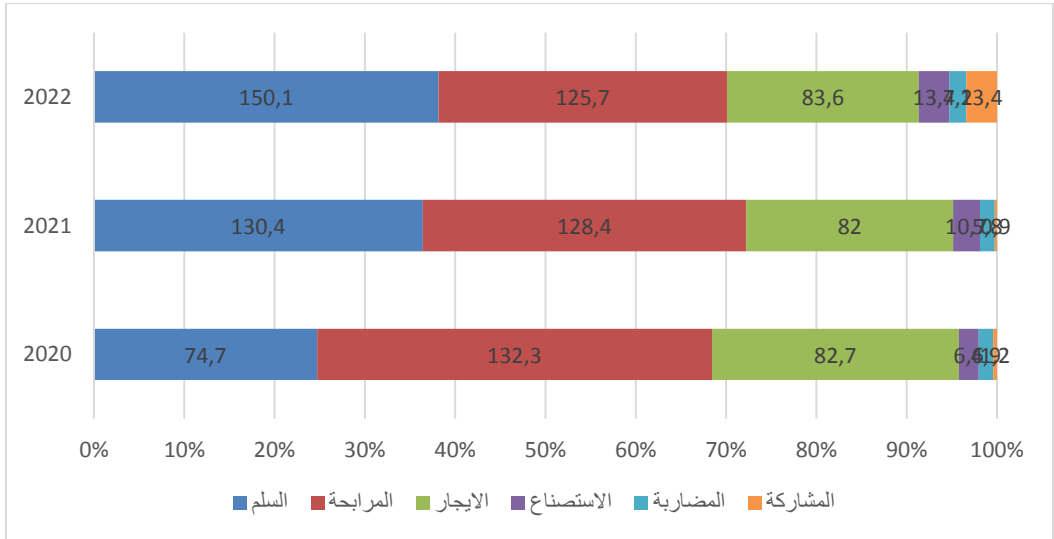
وبغرض التسويق الواسع لهذه المنتجات، منح بنك الجزائر، تراخيص لفتح وكالات بنكية متخصصة حصرياً للصيرفة الإسلامية. هنا نؤكد على ضرورة التوظيف المثمر والتنوع للمنتجات والخدمات المالية المطابقة للشريعة الإسلامية. وبغرض تسهيل النشاط وسرعة وتيرة أعداد تسويق مختلف المنتجات من قبل البنوك تم فتح عدة (كسالي، 2023) (نوافذ إسلامية وبلغ عددها لغاية شهر أوت 2022، 294 وكالة). كسالي أ. ج (aps, 2023). تمثل تحليل هيكل التمويل الإسلامي بواسطة المنتجة في عام 2022، يسلط الضوء على الهيمنة من ثلاث منتجات وهي "المراجعة" و"الإجارة" و"السلم".

3.2. قائمة تمويل العمليات بالمنتجات المالية الإسلامية

في عام 2022، نلاحظ من خلال تحليل قائمة تمويل العمليات بالمنتجات المالية الإسلامية على هيمنة ثلاث منتجات رئيسية وهي "السلم" و"المراجعة" والإيجار". بالمقابل، فإن منتجات "المشاركات" و"المضاربة" و"الاستصناع" تظل الأقل تسويقاً من قبل البنوك والمبين في المنحني التالي:

شكل رقم 3: قائمة تمويل العمليات بالمنتجات المالية الإسلامية

مليارات الدنانير؛ نهاية الفترة



المصدر: بنك الجزائر، (*) بيانات مؤقتة

في نهاية عام 2022، زاد تمويل منتج "سلام" حيث تمثل حصته 39.3% من الإجمالي التمويل، مقارنة بـ 36.4% في عام 2021، بزيادة قدرها 2.9%، وبالتالي ارتفع من 130.4 مليار دج بنهاية عام 2021 إلى 150.1 مليار دج (الجزائري، 2024). من ناحية أخرى، شهد تمويل منتج "المراجعة" انخفاضًا بنسبة 2.7% في عام 2022، حيث انخفض المبلغ المستحق إلى 125.7 مليار دج في عام 2022 مقابل 128.4 مليار دج في العام السابق. أما بالنسبة للتمويل عن طريق الإيجار (والذي يشكل 21.9% من إجمالي التمويل)، فقد شهد انخفاضًا بنسبة 0.7% في عام 2021، لكنه ارتفع بنسبة 0.9% بنهاية عام 2022، ليصل إلى قيمة 83.6 مليار دينار.

3. متطلبات الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

توسعت الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر على مدى فترة قصيرة، وقد أظهرت نتائج إيجابية تفوق التوقعات منذ عام 2020. إلا أن هناك عدة عوامل تعيق تطورها، على الرغم من توفر بيئة ملائمة لها. وفي المقابل هناك تطلعات وآفاق مستقبلية ترتقبها الجزائر في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية. ولا شك أن هناك الكثير مما يمكن القيام به.

1.3. آفاق المستقبلية للنوافذ المصرفية الإسلامية

بدأت الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر تظهر نتائج إيجابية منذ عام 2020، وتعتبر البنوك الإسلامية العاملة في البلاد قادرة على أداء دور بارز ومؤثر في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية. تتمتع هذه البنوك بقدرات فريدة في تمويل المشاريع بكفاءة عالية، ولكن يتوقف نجاحها على توفر الظروف المناسبة لتطورها وتناسبها مع الطبيعة المختلفة عن البنوك التقليدية. ونفس السياق، كشف بنك الجزائر عن استلامه 20 طلبًا جديدًا من قبل 11 بنكًا للحصول على التراخيص اللازمة لعرض المنتجات المالية الإسلامية. واستعدادا لإطلاق الإطار القانوني والتنظيمي لسوق الصكوك الإسلامية خلال عام 2023، يساهم هذا الأخير في عدة جوانب:

- المزيد من التكامل المالي، خاصة بالنسبة للفئة التي من جهة، لم تستفد بعد من الخدمات المصرفية ومن جهة أخرى تلبية رغبة الافراد للتعامل المصرفي البعيدة عن أسعار الفائدة.

- التركيز على التمويل المؤمن بالأصول وتقاسم المخاطر، حيث يمكن للتمويل الإسلامي دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات في البنية التحتية العامة.
- امتصاص فجوات تمويل البنوك التقليدية من خلال تقديم تسهيلات تمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- الامتصاص التدريجي للأموال المتداولة خارج الجهاز المصرفي وتشير الأرقام الى وجود ما يقارب 10 الاف مليار دج ككتلة مالية متداولة في السوق الموازية أي ما يعادل 90 مليار دولار (APS، 2021) بالاعتماد على صيرفة اسلامية متخصصة، يتوقع زيادة المدخرات المالية خارج الجهاز المصرفي إلى حسابات المنتجات المصرفية الإسلامية. وقدرة النوافذ الإسلامية على استثمار المدخرات بشكل فعال، وتحدي منافسة المنتجات البنكية التقليدية. (حداقة، 2023) .

2.3. التحديات التي تواجهها النوافذ المصرفية الإسلامية

ان بناء إطار مؤسسي سليم يعد أكبر تحدي يواجه نشاط البنوك سواء كانت اسلامية أو تقليدية فلكل نظام متطلبات الخاصة (براساد، 2015).. فبالرغم من الإنجازات العظيمة المحققة منذ سنة 2020 تواجه البنوك و النوافذ الإسلامية تحديات عديدة تحول دون انتشارها ونموها وتوسيع منتجاتها. ومن أجل تمكين هذا القطاع من التطور بشكل آمن ومستدام، يتعين مواجهة عدة تحديات مثل تقاسم المخاطر وحظر المضاربة، لان التمويل الإسلامي قد يكون، في المبدأ، أقل خطورة مقارنة بالتمويل التقليدي (براساد، 2015). عدم وجود أدوات مالية إسلامية تساند تطور الممارسة الإسلامية وكذلك عدم كفاءة العاملين في البنك من الجانب الشرعي والمصرفي والافتقار إلى المهارات المؤهلة في أساليب التمويل والممارسات الإسلامية تخاطر بفقدان ثقة. كذلك عدم وجود أسواق مالية إسلامية. إلا أن هناك حاجة لإصلاحات قانونية وتشريعية لدعم هذا النوع من الصناعة.

4. الخاتمة:

استجابة لرغبة المتعاملين وطبقة واسعة من المجتمع الجزائري التي تفضل التعامل بالصيرفة الإسلامية، وجب على البنك الجزائري أن يساهم بشكل كبير في توسيع نطاق منتجات الصيرفة الإسلامية وتنويع صيغها. ولا شك أن هناك الكثير مما يمكن القيام به للمزيد من تعزيز هذه التجربة. وفي ظل الحرص الكبير للصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، نتوقع أن تكون هذه التجربة رائدة في مجال تطوير التشريعات والمتابعة والمراقبة والدعم من طرف البنوك

المركزية ذاتها. وبصورة عامة، وحسب التجارب الدولية يتعين على البنك الجزائري العمل على أربع دعائم تدخل في صميم عملها وتوفر قاعدة صلبة لهذا النشاط. وفي إطار دراستنا لهذه الموضوع يجدر بنا وضع توصيات حول استكمال الإطار الترتيبي لممارسة الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.

5. التوصيات:

- دعم النشاط التجاري ضمن إطار مشروع قانون القرض والنقد الذي تم تحديد شروط تسويق المنتجات والخدمات بالصيرفة الإسلامية من خلال هيكل مخصص لدي البنوك التقليدية بما يسمى " نوافذ الصيرفة الإسلامية". وللمزيد من دعم النشاط التجاري يجب إلزام شركات التأمين بدفع أقساط احتياطية بفائدة، وكذا القانون التجاري وقانون الضرائب.

- دعم النشاط المالي المحاسبي من خلال الاحكام المنصوص عليها في قانون القرض والنقد التي تضع الأسس القانونية للمنتوجات والخدمات المصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما يجب وضع المبادئ التوجيهية وإجراءات الرقابة الشرعية للبنوك بميثاقها الثلاث (رقابة داخلية شرعية على مستوى الوكالة - تدقيق شرعي داخلي على المستوى الجهوي - تدقيق شرعي خارجي على المستوى المركزي) والاستعجال في تبني معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للمنتجات والخدمات المتعلقة بعمليات الصيرفة الإسلامية. الاستثمار في الموارد البشرية.

- دعم النشاط القانوني من خلال إيجاد إطار قانوني لحل كل المعوقات التي تكبح الصناعة المصرفية الإسلامية. وبالتالي وضع الأنظمة التوجيهية بالعمليات ما بين البنوك وعمليات السياسة النقدية ومساندة إطار الحوكمة للبنوك والمؤسسات المالية التي تقوم بالعمليات المصرفية المتعلقة بنوافذ الصيرفة الإسلامية. إلى جانب ذلك، هناك العديد من الخطوات التي يمكن اتخاذها لدعم نمو الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، بما في ذلك إعادة صياغة القوانين واللوائح المتعلقة بالقرض والنقد لتكون أكثر توافقاً مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

- دعم نشاط المعلوماتي ضمن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بموضوعة وكفاءة عالية لتتماشى مع بيئة الأعمال المعاصرة لخدمة توجهات الصيرفة الإسلامية والاهتمام بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات في إيجاد حلول تتجانس مع متطلبات وخطط الصيرف الإسلامية المستقبلية. كذلك الاهتمام بجودة تدفق الأنترنت مما يسهل العمليات، سواء مع البنوك الأخرى أو مع الزبائن (مخاطر تصفية الدفعات). إلى جانب ذلك توفير الأمن في مختلف

العمليات البنكية الإلكترونية وخلق الطمأنينة لدى الزبون وإشعاره أنه لا وجود لخطر على أمواله عند استخدامه للوسائل التكنولوجية.

بالتأكيد، من الممكن أن تحقق الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر نجاحاً كبيراً في المستقبل إذا ما تم تبني السياسات الصحيحة والإصلاحات اللازمة لدعمها وتطويرها. وعليه فإنه من الضروري توفير الظروف الملائمة لتمكين هذا القطاع من التطور بشكل آمن ومستدام.

6. قائمة المراجع:

.Banque d'Algerie .(2023). *evolution economique; rapport annul 2022*.

.Banque d'Algerie: SSN 2830-9391

Mazari. Sofiane .(Décembre, 2023 21). *Algerie presse service*. تم الاسترداد من

APS: <https://www.aps.dz>

ابراهيم جمال كسالي . (07 ,01 2022). تم الاسترداد من :aps

<https://www.aps.dz/ar/economie/136362-2023>

ابراهيم جمال كسالي . (19 ,12 2023). *aps*. تم الاسترداد من :aps

<https://www.aps.dz/ar/economie/136362-2023>

ابراهيم جمال كسالي . (07 ,01 2022). تم الاسترداد من

<https://www.aps.dz/ar/economie/136362-2023>

ابراهيم جمال كسالي . (07 ,01 2023). *aps*. تم الاسترداد من

<https://www.aps.dz/ar/economie/136362-2023>

البنك المركزي الجزائري . (06 فيفري, 2024). وكالة الانباء الجزائرية. تم الاسترداد من :aps

<https://www.aps.dz/ar/economie/156439-624-2023>

اعتماد النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية بالجزائر -الواقع وآفاقها المستقبلية -

براساد. (11 نوفمبر, 2015). التمويل الإسلامي: تلبية الطموحات العالمية. مدينة الكويت، لكويت. تم الاسترداد من صندوق النقد الدولي:

<https://www.imf.org/ar/News/Seminars/Conferences/2016/12/31/Islamic-Finance-Meeting-Global-Aspirations>

صالح الدين طالب. (2022). التحديات المستقبلية للبنوك المركزية. كلمة محافظ بنك الجزائر بمناسبة الذكرى الستون "60" لتأسيس بنك الجزائر (صفحة 01). الجزائر: بنك الجزائر.

عبد الباسط مداح ، و منير عزوز. (2016). عالقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر (دراسة حالة بنك السالم بالجزائر). مجلة بيت المنشورة، 107.

عبد الحليم حداقة. (2023). الجزائر.. جهود وآفاق واعدة لقطاع الصيرفة الإسلامية. الجزيرة، <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/3/29/7>.

عبد الوهاب صخري. (2021). الممارسات الدولية الرائدة في صناعة الصكوك الإسلامية وئفاؤها في الجزائر. مجلة جيل البحث العلمي، 35.

البنك الجزائري. (80, 03, 2024). البنك الجزائري تاريخ البنك من عام 1962 حتى يومنا هذا. تم الاسترداد من www.bank-of-algeria.dz: <https://www.bank-of-algeria.dz>